حــدّ الظّرف عند ابن مالك وموقف النّحويين منه

د. عبدالله بن عبدالعزيز بن محمد الوقيت

كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية - جامعة القصيم

حــدّ الظّرف عند ابن مالك وموقف النّحويين منه

د. عبد الله بن عبد العزيز بن محمد الوقيت

كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية – جامعة القصيم

تاريخ تقديم البحث: ١٤٤١/٤/٧هـ تاريخ قبول البحث: ١٤٤١/٦/٢٩هـ

ملخص الدراسة:

يتحدّث هذا البحث عن الظّرف وحدّه عند ابن مالك، ويعرج على موقف النحويين منه، وذلك من خلال مبحثين:

المبحث الأوّل اشتمل على تعريف الحدّ عند النّحويين، وبيان أشهر أقوالهم فيه، وعرض مبسّط لأهمّ الفروقات بينهم في تعريفه.

المبحث الثّاني: اشتمل على موقف النّحويين من حـدّ ابن مالك للظّرف، ويبيّن وجه المأخذ عليه، ويركز على الألفاظ التي استعملها ابن مالك في تعريفه للظّرف، ويبيّن ما يمكن أن يُسَمَّى تبايناً في أقوالهم في تعريفهم له، وتداخلاً مع غيره، بما يحيله إلى حكم مغاير.

ثم يعرّج البحث على بعض المصطلحات التي استعملها النحويون، والتفاوت فيما بينهم في استعمالها ويحرر بعض أقوالهم في ذلك، ثمَّ يختم بأبرز النتائج والتوصيات التي خرج بها.

الكلمات المفتاحية:

الظرف – ابن مالك – المآخذ على ابن مالك

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على سيّدنا ونبينا محمّد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإنّ مما اعتنى به النّحويّون في تآليفهم للنّحو وضبطهم لقواعده مسألة ضبط الحدود النحويّة، ومقدمات أبوابه، حيثُ وجد من النّحويين من أفرد هذا الموضوع بتأليف خاصّ [1]، ومنهم من عُنوا به في كتبهم، ودونوه في مؤلفاتهم.

وقد شدّني اهتمام النحويين بالحدود النّحـــوية إلى الوقوف عليها والقراءة حولها، وقد وجدت لديهم في بعضها ما يشبه التضارب حولها، فعزمتُ على أن أدرسَ الموضوع بدقّة، وأبحثه بتمعّن، وأعرضه على كبار المحققين من النّحويين، فبدأت بجمع المسائل التي يمكن أن تعدّ تعارضاً، أو ملمحاً من ملامح التعارض – في رأيي -، فألفيتُها غير قليلة، وكلٌّ منها يحتاج إلى فحص وتمعّن شديدين للحكم له، أو عليه، فرأيت أن قصر بحثي على حدّ الظّرف فقط عند ابن مالك، متعرضاً لموقف بعض النّحويين من ذلك الحدّ عنده، ومعرّجا على استعمال

(١) كالرماني في كتابه الحدود في النحو، والأبذي في كتابه الحدود في علم النحو، ولم أقف عليهما، ولعلهما مما فقد من كتب النحو، وكذلك الفاكهي في كتابه الحدود النحوية، وشرحه لها، والذي طبع بتحقيق الدكتور محمد الطيب الإبراهيم في رسالته للماجستير/ طبعة دار النفائس / الطبعة الأولى عام ١٩٩٦م.

النحويين لبعض المصطلحات فيه، ويهدف هذا البحث -بالإضافة إلى ما سبق - إلى أمور منها:

-جمع أقوال المحققين من النحويين في حدّ الظرف.

-الوقوف على حدّ الظرف عند ابن مالك، وتحرير القول فيه.

-إبراز عناية النحويين في ضبط الحدود النحوية وقوة احترازهم من تداخلها.

وقد وضعتُ عنواناً لهذا البحثِ فأسميته:

حـــدّ الظّرف عند ابن مالك وموقف النحويين منه

وقد رسمت له خطّة، جاءت في ثلاثة مباحث تسبقها مقدمة وتمهيد وتتلوها خاتمة على هذا النحو:

المبحثُ الأوّل: حدّ الظّرف عند النحويين، وأشهر أقوالهم فيه.

المبحثُ الثاني: موقف النحويين من حـــدُّ الظّرف عند ابن مالك.

الخاتمة: وفيها دونت أبرز ما ظهر لي من نتائج وتوصيات.

وأسأل الله أن أكون قد وفقت في استجلاء هذه المسألة، وبيان قوة استدراك النحويين، ومنهجهم في تثبيت مسائل النحو وضبط قواعده.

قبل الدّخول في ذكر حدّ الظّرف عند النحويين لابدّ من معرفة المراد من الحدّ عموماً، والوقوف باختصار على شروطه ليكون ذلك مدخـلاً هاماً إلى مناقشة مسألة هذا البحث، والوصول بها إلى الهدف من العزم على بحثها.

فالحدّ في اللغة: من حدّ يحدّ، وهو المنع؛ ولهذا يسمّى البواب حدّاداً؛ لأنّه يمنع الناس من دخول الدار[١].

وهو اصطلاحاً: قولٌ دالٌّ على ماهيّة الشّيء وحقيقته، أو هو بشكل أوضح: ما يمنعُ الشيءَ المحدودَ من الخروجِ عمّا حُدَّ به، ويمنعُ غيره من الدّخولِ فيه[٢].

وهو أتم ما يكون من البيان عن المحدود[٣]، وشرطه أن يكون جامعاً مانعاً.

وفائدته: حصر الحدّ في المحدود، وذهاب الذهن إليه بمجرد ذكره، وفصله عن غيره من الحقائق والماهيّات، ومنعه من الالتباس بغيره[٤].

يقول أبو هلال العسْكريّ: "وَالحدّ يُفيد معنى تمييز الْمَحْدود من غيره؛ ولهذا قال المتكلّمون: حدّ الْقُدْرة كذا، وحدّ السّواد كذا؛ وسمي حداً لأنَّه يمنع غيره من الْمحدود فِي ما هو حد له، وفِي هذا تمييز له من غيره؛ ولهذا قال الشّرطيّون: اشْترى الدَّار بحدودها ولم يقولوا نهاياتها؛ لأنّه أجمع للمعنى؛ ولهذا يقال للعالم نهاية، ولا يقال للعالم حدّ، فإِن قيل فعلى الاستعارة، وهو بعيد وعندهم أنّ حد الشّيْء منه"[٥].

---

(١) ينظر: لسان العرب مادة ح د د ، والتعريفات للجرجاني ٨٣.

(٢) ينظر: التعريفات للجرجاني ٨٣.

(٣) ينظر: الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري٣٢.

(٤) ينظر: الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري٣٢.

(٥) الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري ٢٩٤.

فالحـــدّ إذن إنما هو صفات ما متيقّنة في أشياء، ومتيقن عدمها في أشياء أُخَــر، فتصف كلاً بما فيه[1].

ولم أقف على مخالِفٍ في هذا، ويتّضح مما سبق أنّ من شروطِ الحدّ واكتماله عدم تلبسه بغيره.

وسيتضح في المباحث الآتية تعامل ابن مالك مع هذا الحدّ، وموقف النّحويين من هذا التعامل وفقاً لهذا المصطلَح.

المبحثُ الأوّل: حدّ الظّرف عند النّحويين، وأشهر أقوالهم فيه:

للظرف عند النحويين بعض المصطلحات التي يطلقها بعضهم عليه، ومنها:

المفعول فيه، والمحلّ، والوعاء، والصفة، والأخيرات تسمية الكوفيين[2]، والبصريون يسمونه الظّرف والمفعول فيه[3]، وقد استعملت

---

(١) التقريب لحد المنطق ١٩.

(٢) ينظر: الأصول في النحو لابن السراج١/٢٠٤، والفراء من أبرز الكوفيين الذين يسمون الظرف صفة، إذ يقول في كتابه معاني القرآن١/٣٧٥: "وقوله: {لأقعدنّ لهم صراطك}المعنى - والله أعلم -: لأقعدنَّ لهم على طريقهم أو في طريقهم. وإلقاء الصفة من هذا جائز، كما قال: قعدت لك وجه الطريق، وعلى وجه الطريق؛ لأن الطريق صفة في المعنى، فاحتمل ما يحتمله اليوم والليلة والعام إذا قيل: آتيك غدًا أو آتيك في غد".

(٣) ينظر: المقتضب٤/٩٥، الأصول في النحــو لابن السراج١/٢٠٤.

مصطلح الظرف في عنوان هذا البحث لأن هذا المصطلح هو ما صدّر به ابن مالك حدّه له في ألفيته[1]، ولشهرة هذا المصطلح بالنسبة لغيره.

هذا ولم تُعرَف الحدود النَّحـويّة عند أوائل النحويين، كالخليل[ت١٧٥هـ وسيبويه[ت١٨٠هـ بصيغتها وهيئتها التي عرفت به بعدهما[2]، فلم ينسب إليهما حـدٌّ من الحدود النحوية بصيغتها وهيئتها المعروفة بعدهما، فضلاً عن حدّ الظرف.

ولكني سأعرض لكلام بعض أوائل النحويين عن الظرف، ومنهم سيبويه، والمبرّد، وابن السراج، لحين الوصول إلى أوّل من حده بصيغته النهائية حسب اطلاعي على أقوالهم.

-سيبويه:

ذكر سيبويه الظرف مرات بمصطلح الظرف، ومرات بمصطلح المفعول فيه، ولم يحدّه، أو يعرفه، وإنما كان ذكره له إرهاصًا ولبنة أساسًا من لبنات بنائه، وتعريفه، وطريقًا خصبةً لمن جاء بعده، وقد عقد له بابًا كاملاً، فيقول سيبويه: "هذا باب ما يَجْرِى ممّا يكون ظرفاً هذا المجرَى وذلك قولك: يومُ الجُمعة أَلقاك فيه، وأقلُّ يومٍ لا أَلقاك فيه، وأَقلُّ يومٍ لا أصومُ فيه، وخَطيئُة يومٍ لا أَصيدُ فيه، ومكانُكم قمتُ فيه، فصارت هذه الأَحرفُ تَرتفع بالابتداء كارتفاع عبد الله، وصار ما بعدها مبنيًّا

(١) ألفية مالك ص ١٠ .

(٢) ينظر: كتاب شرح الحدود النحوية قسم الدراسة ص١٨ .

عليها كبناء الفعل على الاسم الأوّل، فكأنّك قلتَ: يومُ الجمعةُ مبارَكٌ ومكانُكم حسنٌ، وصار الفعُل فى موضع هذا.

وإنَّما صار هذا كهذا حين صار في الآخِرِ إضمارُ اليوم والمكانِ، فخرج مِنْ أنْ يكونَ ظرفًا كما يخُرجُ إِذا قلتَ: يومُ الجمعةِ مبارَكٌ، فإذا قلت: يومُ الجمعة صُمتُهُ، فصُمتهُ في موضع مباركٍ حيثُ كان المُضْمَرُ هو الأوَّلَ كما كان المبارَكُ هو الأوّلَ"[1].

وهو هنا يتحدّث عن تصرّف الظّـرف، وانتقاله من الظّرفية إلى غيرها من المعاني والأعاريب.

ويتحدّث عن الظّرف في حال نيابة الصفة منابه، فيقول أيضاً: "ومما يُختار فيه أن يكون ظرفاً ويقبُحُ أن يكون غيرَ ظرف، صفةُ الأحيان، تقول: سير عليه طويلاً، وسير عليه حديثا، وسير عليه كثيراً، وسير عليه قليلا، وسير عليه قديما"[2].

ويقول: " وتقول: قد عرفتُ أَيَّ يومٍ الجُمَعةُ، فَتنصب على أَنَّه ظرفٌ، لا على عرفتُ. وإنْ لم تَجعله ظرفا رفعتَ"[3].

وبعده بسطرين يقول: "والدهرُ دَهاريرُ كلَّ حالٍ وكلَّ مرّة، أى فى كلّ حال وفى كلّ مرَّة، فانتَصب لأنه ظرف، كما تقول: القتالُ كلَّ مرّة،

(١) الكتاب ١/٨٤.

(٢) الكتاب ١/٢٢٧.

(٣) الكتاب ١/٢٤٠.

وكلَّ أحوالِ الدَّهر"[1]، وهو في هذه النّصوص يتحدّث عن إعراب الظّـرف، وأنه منصوب.

وسيبويه في كل ما سبق من نصوص يصدر عن الخليل، فترى الخليل يجيبه عن بعض مسائل الظرف السابقة في حواره معه، إذ يقول سيبويه: "وسألته عن قول بعض العرب، وهو قليل: مذ عامٌ أول؟ فقال: جعلوه ظرفاً في ها الموضع، فكأنه قال: مذ عامٌ قبل عامك.

وسألته عن قوله: زيد أسفل منك؟ فقال: هذا ظرف، كقوله عز وجل: (والرَّكب أسفل منكم)، كأنه قال: زيدٌ في مكانٍ أسفل من مكانك، ومثل الحذف في أوَّل لكثرة استعمالهم إياه قولهم: لا عليك، فالحذف في هذا الموضع كهذا...

وسألته عن قوله: من دونٍ، ومن فوقٍ، ومن تحتٍ، ومن قبلٍ، ومن بعدٍ، ومن دبرٍ؟ ومن خالف؟ فقال: أجروا هذا مجرى الأسماء المتمكنة، لأنهَّا تضاف وتستعمل غير ظرف"[2].

بهذا يتضح أن الخليل وسيبويه قدما أساسًا بنائيا متينًا للظرف، وقد كان كما ذكرت إرهاصاً لحدّه ولرسمه في مصطلح جامع مانع في العصور اللاحقة لهما.

---

(١) الكتاب ٢٤١/١.

(٢) الكتاب ٢٨٩/٣.

-المبرّد:

تحدّث المبرّد عن الظرف، وعقد له بابًا في كتابه، فقال:" (هَذَا بَاب الْإِخْبَار عَن الظروف والمصادر) فَأَما الظروف فهي: أَسمَاء الزَّمان والأمكنة، وأما المصادر فهي: أَسماء الأَفعال.

اعلم أَن كل ظرف متمكن فالإخبار عَنه جَائِز، وذلك قولك - إِذا قال قائل: زيد خلفك: أخبر عن (خلف) قلت: الذي زيد فِيه خلفك، فترفعه؛ لأنّه اسم، وقد خرج من أَن يكون ظرفًا، وإنما يكون ظرفًا إِذا تضمن شيئا؛ نحو: زيد خَلفك؛ لأن المعنى: زيد مُستقر فى هذا الموضع"[1].

ويقول أيضاً:" فإِن قال قائِل فما بالك تقدم الظروف وَهِي مفعول فيها والعامل معنى الفعل، ولا يجوز أَن يعمل فِيها التَّنْبيه كما عمل فِي الحال، وكلَاهما مفعول فِيه، فمن أَيْن اخْتلفَا؟

قيل لَه: الفصل بين الحال والظرف أَن الحال هي الاسم الأول فاعلاً كان، أَو مفعُولاً، أَو غير ذلِك من الابتداء وخبره، والظرف متضمّن للحال وغيرها ويَقع شيْء إِلَّا فِي زمان ومكان فالحال تقع فِي الظروف والظروف لَا يُقَال إِنَّهَا وَاقعَة فِي الْحَال، فإِذا قلت يوْم الجمُعة زيد فِي الدَّار فـ(يوْم الْجُمُعَة) غير زيد وَقد عمل فِيهِ اسْتِقْرَار زيد، وإِذا قلت جَاءَنِي زيد رَاكِبًا فالراكب هُوَ زيد وكذلك ضربت زيدًا قائِما، وزيد

(١) المقتضب ١٠٢/٣.

منطلق راكِبًا، فالقائم والراكب وَمَا أشبه ذَلِك هُوَ زيد فلمّا كان إِيّاه عمل فِيه مَا يعْمل فِي المفعول به لِأَنّه اسم مثله

ولما كان الظّرف متضمنًا لهذا وغيره وكان غيرهما فِي المعنى إِنّما هو اسم زمان أَو مكان لَا يَخلو من كَون فِيهَا واستقرار كَانَ الناصب لَهما الْمَعْنى الَّذِي جِيءَ بهما من أَجله"[1].

وإذا وصلت إلى كلام ابن السرّاج عن حدّ الظرف أجده أقرب إلى من سبقه، وأقرب إلى من بعده في كلامهم عن الظرف؛ مما يشير إلى أن الوصول إلى حد للظرف جامع مانع قد تكوّن.

فأجده يقول عن الظرف:"المفعول فيه ينقسم على قسمين: زمان ومكان، أما الزمان، فإن جميع الأفعال تتعدى إلى كل ضرب منه معرفة كان أو نكرة، وذلك أن الأفعال صيغت من المصادر بأقسام الأزمنة كما بينا فيما تقدم، فما نصب من أسماء الزمان فانتصابه على أنه ظرف، وتعتبره بحرف الظرف أعني (في) فيحسن معه فتقول: قمت اليوم، وقمت في اليوم، فأنت تريد معنى (في) وإن لم تذكرها، ولذلك سميت -إذا نصبت - ظروفًا؛ لأنها قامت مقام (في)؛ ألا ترى أنك إذا قلت: قمت اليوم، ثم قيل لك: أكن عن اليوم قلت: قمت فيه"[2].

---

(١) المقتضب ١٧١/٤.

(٢) الأصول في النحو ١٩٠/١.

وبهذا العرض السريع لكلام أوائل النحويين عن الظرف أجدهم لم يحدّوه بصيغته النهائية التي عرف بها فيما بعد، وإن كانوا بنوا أساس هذا الحدّ، وأرسوا أركانه.

ولعلّ ابن جني[ت٣٩٢هـ] هو أوّلُ من حدّ المفعول فيه، وهو المسمّى ظرفاً[١] بصيغته النهائية، حيث قال: "اعْلَم أَنّ الظّرْف كلُّ اسْمٍ من أَسمَاء الزَّمَان أَو الْمَكَان يُرادُ فِيهِ معنى (في)، وليست في لَفظه كقولك قمْت اليوم وجلست مكانَك؛ لأنّ معناه قمت فِي الْيَوم وجلست فِي مَكَانك، فَإِن ظهرت (فِي) إِلَى اللَّفْظ كَانَ مَا بعدها اسما صَرِيحًا وَصَارَ التضمن لـــ(في) تَقول سرت فِي يومَ الجمعَة وجلستُ في الكوفة"[٢].

وليس كلام ابن جني في تعريفه للظرف في معزل عن كلام من سبقه من النحويين، بل هو منبثقٌ من كلامهم، وحديثهم عنه، وإن كان متفرقاً[٣]، كما سبق عرض ذلك آنفاً؛ إذ قوله هذا عن الظّرف هو معنى قولهم عنه غير أنه ليس بما قصده به ابن جني من إرادة حد جامعٍ مانع.

---

(١) هذه التسمية خاصة بالبصريين، وأما الكوفيون فيسمونها المحال والأوعية، قال ابن الخباز: "وهذا النزاع اصطلاحي، ولا منافاة بين التسميتين". توجيه اللمع لابن الخباز ١٨٥، وينظر: الارتشاف لأبي حيان ١٣٨٩/٣.

(٢) اللمع في العربية ٥٥.

(٣) ينظر: الكتاب لسيبويه ١١٠/١ -١١١، ٢٠٤، ٢٩١، المقتضب ٣٤٢/٤.

ويقول ابن الشجري[ت٥٤٢هـ: "الظّرف: كلّ اسم من أسماء الزمان والمكان (في) مقدّرة فيه، فإن ظهرت إلى اللفظ صارت هي الظرف، وصار ما بعدها اسماً صريحاً"[١].

ويظهر الاختلاف هنا بينه وبين حد ابن جني في تقديم بعض مفرداته، أوتأخير بعضها، والاستغناء عن الأمثلة، والأهم فيه هو أنه استعمل لتضمن (في) مصطلح التقدير.

ويقول العكبري[ت٦١٦هـ: "والّذي يُطلق عليه (الظّرف) عنْد النحويِّين مـا حسُن فِيه إظهارُ (فِي)، وليست في لفظه؛ لأنَّ الحرف المَوضوع لمَعنى الظّرفية (فِي) فإذا لم تكن، ودلَّ الاسم عليها صار مسمًّى بها"[٢].

وجوهر الفرق في حد العكبري للظرف في أنه استعمل فيه مصطلح (الإظهار).

ويقول ابنُ يعيش[٦٤٣هـ: "اعلمْ أنّ الظّرفَ في عُـرف أهل هذه الصناعة ليس كلَّ اسم من أسماء الزمان والمكان على الإطلاق، بل الظرف فيها ماكان منتصباً على تقدير (في)، واعتباره بجواز ظهورها معه"[٣].

وهذا الحدّ يلتقي في المعنى مع ما ذكره ابن الشجري من أنه استعمل مصطلح التّقدير.

---

(١) أمالي ابن الشجري٢/٥٧٢.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب١/٢٧١.

(٣) شرح المفصل ٢/٤١.

ويعرّف ابنُ الحاجب[ت٦٤٦هـ الظّرف بقوله: "المفعولُ فيه هو ما فُعِلَ فيه فِعْلٌ مَذْكُور، من زمان، أو مكان، وشرط نصبه تقدير (في)"[١].

ويقول ابن مالك[ت٦٧٢هـ: "المفعول فيه هو ما نصب من اسم زمان، أو مكان مقارن لمعنى (في) دون لفظها"[٢].

هنا ابن مالك استعمل مصطلح المقارنة في حدّه للظرف، وسيأتي مزيد حديث عن استعمال ابن مالك لبعض المصطلحات عندما حدّ الظرف في عدد من كتبه.

ويقول ابن هشام[ت٧٦٢هـ: "الظّرف: ما ضُمِّنَ معنى (في) باطِّراد: من اسم وقت، أو اسم مكان، أو اسم عرضت دلالته على أحدهما، أو جار مجراه، فالمكان والزمان، كـ امكث هنا أزمُنًا"[٣].

ثم يقول في كتاب آخر له: " المَفعُول فِيه وهوَ الْمُسَمّى ظرفا، وهو كل اسْم زمَان أَو مَكَان سلّط عليه عامل على معنى (فِي) كقولك صمت يوم الخميس وجَلَست أمامك"[٤].

ويقول في شرح شذور الذهب: "المفعول فِيهِ وَهُوَ مَا ذكر فضلة لأجل أَمر وَقع فِيه من زمَان مُطلقًا أَو مكان مبْهم أَو مُفِيد مقْدَارًا أَو مادته

(١) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب٢/٤٨٤.

(٢) شرح الكافية الشافية٢/٦٧٥.

(٣) أوضح المسالك٢/٢٠٤.

(٤) شرح قطر الندى٢٢٩.

مَادَّة عَامله ك صمت يوْمًا أَو يَوْم الخمِيس وَجَلَست أمامك وسرت فرسخا وجلَست مجلسك..."[1].

ويلحظ هنا أن ابن هشام استعمل مصطلحين آخرين مغايرين في حده للظرف، وهما مصطلح التضمن، ومصطلح التسليط، والأخير لم أره عند غيره.

ويقول الجرجاني[ت٨١٦هـ صاحبُ التّعريفات: "المفعول فيه هو ما فُعِلَ فيه فِعْلٌ مَذْكُور لفظاً، أو تقديرا"[2]، وهذا هو كلام ابن الحاجب نفسه في هذا الحدّ.

ويقول السّيوطي[ت٩١١هـ: "وهو مَا ضمّن من اسم وقت معنى (فِي) باطراد لواقع فِيه ولو مقدراً ناصب له، ويصلح له مبهم الوقت ومختصّه"[3].

ويلحظ أن السيوطي أخذ بمصطلح التضمّن، كما فعل ابن هشام في أحد تعاريفه.

وعرّفه الفاكهي[ت٩٧٢هـ بقوله: "حدّ المفعول فيه: ما ذكر فضلة لأجل أمر وقع فيه من اسم زمان مطلقاً، أو مكان مبهم"[4].

---

(١) شرح شذور الذهب ٢٩٩.

(٢) التعريفات للجرجاني ٢٢٤ .

(٣) همع الهوامع١٣٧/٢ .

(٤) شرح الحدود النحوية للفاكهي ١٦٢ .

هذه أبرز تعاريف الظرّف عند النحويين، وقد تبيّن من خلالها أن أكثرهم ابتعد عن استعمال مصطلح (التضمّن)، ومشتقاته، إذ بعضهم استعمل مصطلح (التقدير)، كابن الشجري، وابن يعيش وابن الحاجب، وابن هطيل اليمني[ت٨١٢هـ](١)، وبعضهم استعمل مصطلح (الإرادة) كابن جني، وبعضهم استعمل مصطلح (الإظهار)، كالعكبري، وبعضهم استعمل مصطلح (المقارنة) كابن مالك في أحد قوليه، وبعضهم مصطلح (سلّط)، كابن هشام في أحد قوليه، وبعضهم استعمل مصطلح (الإفهام) كالشاطبي[ت٧٩٠هـ](٢).

وهم جميعًا اتفقوا على التصاق تعريفه بالحرف تضمناً، أو تقديراً، أو حسن إظهار، أو تسليط، أو مقارنة، أو إرادة، أو غيرها.

وسأفرد المبحث الثاني للحديث عن موقف النحويين من حد الظرف عند ابن مالك؛ وذلك لاستعماله مصطلح (التضمّن) في الحد، ولكثرة شراح كتبه، واستدراكاتهم عليه في هذا، ورأيت اقتصاره على أكثر الاستشكالات وروداً عند شارحي كتبه، كما سيأتي(٣).

المبحثُ الثّاني: موقف النحويّين من حد الظرف عند ابن مالك:

---

(١) عمدة ذوي الهمم على المحسبة في علمي اللسان والقلم ٣٤٢.

(٢)ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية٣/٢٨٧.

(٣) الحقّ أن النّحـــويين توقفوا عند حد ابن مالك للظرف، ولكن الذي يعنيني منها في هذا البحث هو استعمال مصطلح (التضمّن) لكونه يقف بالظّرف بين مفترق طرق إما الإعراب، أو البناء، كما سأحاول إظهار ذلك في المبحث التالي.

سوف أعرض لحّد الظرف عند ابن مالك كمدخل لمناقشة موقف النحويين من قوله في هذا الحدّ؛ إذْ يُعَدّ ابن مالك من أشهر علماء النّحو إتقانًا في تأليف الكتب وبراعة في صوغها، وكذلك يعدّ من أشهر من خُــدِمت تآليفه بالشرح والاختصار، والتعليق، والتهذيب.

وقد عرّف ابن مالك الظّرف في ألفيته بقوله[1]: "

الظّرف وقتٌ، أو مكانٌ ضمّنا (في) باطّراد كهُنا امكُث أَزمُنا

وعرّفه في التسهيل بقوله: "هو ما ضمّن -من اسم وقتٍ، أو مكان - معنى (في) باطّراد لواقع فيه مذكور، أو مقدّر ناصب له"[2].

ويقول في شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: "فما تضمّن معنى (في) على الوجه الذي قررته فهو ظرف، وما كان بخلاف ذلك فليس بظرف"[3].

وعرّفه بكتابيه الفوائد المحوية في المقاصد النحوية، وسبك المنظوم وفك المختوم بقوله: "وهو ما تضمن معنى (في) لإيقاع فيه)"[4].

وعرفه بكتابه الكافية الشافية بقوله: "

مكانٌ، أو وقتٌ حوى معنى (في) ظرفٌ كــ(رُحْ غداً مع الأشراف)"[5].

---

(١) ألفية مالك ص ١٠ .

(٢) التسهيل ص ٧، وشرح التسهيل ٢/٢٠٠، وقد أقره على هذا الحد ابن هشام وابن عقيل .ينظر : أوضح المسالك٢/٢٠٤، شرح ابن عقيل٢/١٩١.

(٣) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ١/٤١١.

(٤) الفوائد المحوية في المقاصد النحوية ٤٦، سبك المنظوم وفك المختوم ١٢٨.

(٥) الكافية الشافية٢/٦٧٤.

ثم عرفه بشرحه لها، فقال: "المفعول فيه هو ما نصب من اسم زمان، أو مكان مقارن لمعنى (في) دون لفظها"[1].

ثم قال: "وذكرُ مقارنة المعنى أجود من ذكر تقدير (في)؛ لأن تقدير (في) يوهمُ جواز استعمال لفظ (في) مع كلّ ظرف، وليس الأمر كذلك؛ لأن من الظّروف ما لا يدخل عليه (في) كـ(عند) و(مع)، وكلّها مقارن لمعناها ما دام ظرفاً"[2].

ثم بدأ شرّاح ألفيته وتسهيله يشرحون تعريف ابن مالك هذا للظرف، ويفصّلون في احترازاته[3].

وقد استوقفهم في هذا الحدّ قولُ ابن مالك: "ضمّن" في حدّه للظرف، ثم تراجعه عنه في بعض كتبه، وقوله: حوى، أو مقارن.

ومردُّ هذا الاختلاف في الحدّ عند ابن مالك بين استعماله لمصطلح (التضمّن) في حده للظرف، وبين تراجعه عنه إلى غيره هو خشية تعارض حكم الظرف مع ما تقرر عند النحويين من أن الاسم متى تضمن الحرف بُني، ومعلومٌ أنّ الظّرف معرب لا مبني.

---

(١) شرح الكافية الشافية٢/٦٧٥.

(٢) شرح الكافية الشافية٢/٦٧٥.

(٣) ينظر: أوضح المسالك ٢/١١٤، وشرح ابن عقيل٢/١٩١، المساعد على تسهيل الفوائد١/٤٨٩، تمهيد القواعد٤/١٨٩٢، والمقاصد الشافية٤/١٠٦، التصريح على التوضيح١/٥١٥، شرح الأشموني١/٤٨٥ حاشية الصبان٢/١٨٤.

فابن مالك ذهب مرةً، فحدّ الظّرف بأنه ما ضمّن معنى (في)[1]، ثمّ عورض هذا الحدّ بأن التضمّن يوجب بناءه.

وقد ذهب في شرحه للكافية إلى العدول عن هذا المصطلح، واستبدله بالمقارنة، فقال: الظّرف ما قارن معنى (في)؛ هرباً من التباسه بما يجب بناؤه بسبب التضمّن[2].

ويتجلى هذا الأمر بشكلٍ أكبر عندما أجد بعض كبار النّحويين التالين لابن مالك يأخذون عليه استعماله لمصطلح (التضمّن) في الحدّ المذكور، يقول أبو حيّان[ت٧٤٥هـ]: "يلزم الناظم أن يكون الظّرف مبنياً؛ لأنه تضمّن معنى الحرف، وليس بمبني، وإنما فرّ من قول النّحويين: إنّ الظرف على تقدير (في)؛ لأنه وجد بعض الظروف لا يُتقدّر عنده فيه (في) نحو: عندك، فوقع في التضمين الذي يلزم منه بناء الظرف، ولا يلزم من قول النحاة: إن الظرف يقدّر بـ(في) أنه يجوز دخول (في) عليه وأنه يتلفظ به، فكم من مقدّر لا يلفظ به، نحو الفاعل في اضرب فإنه مقدّر، ونحو الفعل الناصب للمنادى في نحو: يا عبدالله، فإنه أيضاً مقدر، وكلاهما لا يلفظ به"[3].

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٢١٩ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل٢/٢٠٠، شرح الكافية الشافية٢/٦٧٥، المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية ٣/٢٨٢، تأصيل البنا في تعليل البناء ٤٣.

(٣) منهج السالك١/١٤٦، التذييل والتكميل٧/٢٤٩ -٢٥٠.

ويقول في موضع آخر: "وقد ذكر الناظم في مكان آخر[1] أن المفعول فيه ما نصب من اسم زمان أو مكان مقارناً معنى (في) دون لفظها"[2]، ونقل عنه السيوطي أنه قال ذلك فراراً من القدح عليه[3].

ويقول الشاطبي: "الاعتراض وارد عليه في التسهيل أيضاً؛ لأن تضمّن معنى الحرف قد ثبت موجباً للبناء، فكان من حقه أن يجتنب هذه العبارة إلى ما يقتضي عدم البناء، فيقول مثلاً: أفهما (في)، أو أفهما معنى (في)، كما قال في الحال: مفهم في حال، ولم يقل: ضمّن معنى في حال"[4].

ويقول الزركشي[ت٧٩٤هـ في معرض نقاشه لابن مالك في باب البناء: "وقد اعترض على الناظم في هذا القسم بأمور، أحدها: انتقاضه بالظّروف، فإنها معربة مع أنه نصَّ في هذه الخلاصة على أنها مضمّنة معنى (في)"[5].

وأضاف أن ابن مالك قد تراجع في بعض كتبه عن هذه الكلمة عندما ذكر الحدّ نفسه، إذ يضيف قائلاً: "رجع ابن مالك في بقيّة كتبه عن التعبير في

---

(١) يعني شرح الكافية الشافية٢/٦٧٥.

(٢) منهج السالك ١/١٤٦، وينظر: النكت على الألفية والكافية والشذور ١/٤٠٤.

(٣) ينظر: النكت على الألفية والكافية والشذور ١/٤٠٤.

(٤) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٣/٢٨٧.

(٥) تأصيل البنا في تعليل البناء ٤١.

الظّرف بالتّضمن إلى التقدير، كما في الكافية[1]، وإلى المقارنة كما في شرحها"[2].

وبهذه النّصوص يتبين موقف النحويين من حدّ الظرف عند ابن مالك، إذْ قد أخذ النحويون عليه استعمال مصطلح (التضمّن) في حدّه للظرف، ثم تراجعه عنها في بعض كتبه.

وأرى أن ذلك من ابن مالك لا يعدّ قدحًا؛ وذلك لأنه ذكر ذلك في شرحه للكافية، والمأخذ كان في الكافية، والألفية، والشرح مرحلة تالية لهما.

ووجه المأخذ لدى النحويين يتلخّص في أن ابن مالك عرّف حدّ الظّرف بما يجعله موضع تداخل، أو تعارض مع غيره من قواعد النّحو المقرّرة، وهي أن الاسم متى تضمن معنى الحرف بُني.

والحدود –أيّ حدود - يجب أن تكون جامعة مانعة، وكان الأجدر بابن مالك –رحمه الله - أن يختار أوّل الأمر كلمة لا مدخلَ عليه فيها؛ إذ يتحتّم في الحدود الدقّة والتحري.

وهذا الاستشكال في استعمال مصطلح (التضمّن) قديم قبل عصر ابن مالك؛ إذ قد وقف النحويون قبله عند استعمال هذا المصطلح في الحدّ

---

(١) الحق أن ابن مالك استعمل كلمة (حوى) في الكافية التي بين يدينا، وليس كلمة (تقدير)، وله –كما سيأتي - وقفة مع هذه الكلمة مع هذا الحدّ.

(٢) تأصيل البنا في تعليل البناء ٤٣.

المذكور، فهذا ابن جني قد استشكله أمام شيخه الفارسي[ت٣٧٧هـ، ودار بينهما فيه حوار بغية تعليل استعماله مع الظّرف.

فقال: "سألته عن الظّروفِ المنصوبة، فقلتُ: إنّ فيها معنى (في)، فلِمَ لم تبنها لتضمُّنها معنى الحرف؟

فقال: لم يدْخلْهَا معنى الحرف؛ لأنها ضمنت معناه، وترك اللفظ به، بل دخلها معنى الحرف على حدّ دخوله والحرف ملفوظ به، بدليل إلزامهم ضمير الظرف الحرف، فدلَّ ذلك على أن الحرف كأنه ملفوظ به مع المظهر؛ لأن ما يدخل على المظهر يدخل على مضمره، تقول: ضربت زيداً وضربته.

قال فقلت له: فيلزم على هذا أن يكون الظرف مجروراً؟

فقال: لم يجر؛ لأن الحرف لما زال عن اللفظ عاقبه النصب، كما أنه لما زال عن المفعول عاقبه النصب في قولك: اخترت الرجال زيداً..."[(١)].

وقد ذكرت أن تضمّن الاسم للحرف مما يوجب بناءه عند النحويين، وهذا هو موضع النزاع غير المحرر بينهم، وهو ملمح التعارض بين أقوال بعضهم في حدّهم للظّرف.

---

(١) تأصيل البنا في تعليل البناء ٤٣ -٤٤، ولم أقف على هذا الحوار في كتب ابن جني، وقد ذكر الزركشي صاحب تأصيل البنا أن هذا الحوار في الخاطريات، وقد علق محققه بأن هذا النص غير موجود في نسخة الخاطريات المطبوع، ومعلوم أن الخاطريات أكثرها مفقود، وبعضها لم يطبع.

يقول أبو علي الفارسيّ: "يحذفُ الحرفُ، ويضمَّن الاسم معناه، وهذا يوجب بناء الاسم، نحو: أينَ، وخمسة عشَر ..."[(١)].

ويقول ابن الورَّاق[ت٣٨١هـ: "كلّ اسْم تضمّن معنى حرف وَجب أَن يُبْنى، كَمَا يبْنى (أَيْن وَكَيف)"[(٢)].

ويقول الخوارزمي[ت٦١٧هـ: "قد تقرر في قواعد النحو أن الاسم متى تضمَّن معنى الحرف بُنِي"[(٣)]، وقد نقل غير واحـد من النّحويين هذا المصطلح بلفظه لهذه الوظيفة المذكورة، وهي لزوم بناء ما تضمَّنَ الحرف من الأسْماء، وجعل ذلك التضمُّن سببَ بنائه[(٤)].ومن هنا ظهر في كلام ابن مالك في حدّه للظّرف ما يجعل للنحويين عليه مقدحًا[(٥)].

وكما قلت إن ذلك من ابن مالك تراجعٌ، وهو ما سمّاه به بعض النحويين، وقد دللوا على عدوله عن ذلك المصطلح باستعماله لمصطلح

---

(١) كتاب الشعر ١/٤٢ .

(٢) علل النحو ٤٩٤ .

(٣) التخمير ٢/٢٦٦ -٢٦٧ .

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج١/١٥٣ ، وكتاب الشعر١/٤٢ ، والتخمير٢/٢٦٦ ، وشرح التسهيل٢/٣١٢، وشرح المقرب١/١٠١٧ ، وارتشاف الضرب٣/١٤٢٤ ، وشرح الأشموني١/١٨١ .

(٥) وقد تابعه في هذا ابن هشام في أوضح المسالك ٢/٢٠٤ ، ولم يستقر في هذا في جميع كتبه، فقد رجع عن كلمة (ضمن) إلى كلمة أخرى لا اضطراب فيها في كتابه شرح قطر الندى. ينظر : شرح قطر الندى ص٢٢٩.

(حوى) أو (مقارنة) في بقية كتبه، فقال في الكافية الشافية: "المفعول فيه هو ما نصب من اسم زمان، أو مكان حوى معنى (في) دون لفظها"(١).

وقال في شرحها: " المفعول فيه هو ما نصب من اسم زمان، أو مكان مقارن لمعنى (في) دون لفظها"(٢).

وهذا التراجع يشير –ولو احتمالاً - إلى أنه غاب عن ابن مالك التحرّز –على الأقل في رأي بعض النحويين - من استعمال لفظة يسلم بها حدّه للظّرف من القدح عند بعض شارحي كتبه.

ولقائل أن يقول: إن الاسم المتضمّن للحرف هو ما لا يظهر معه الحرف، فإيراد الظرف لمن أورده خارج عن هذا التضمن؛ لأن الحرف مع الظرف يظهر، فتقول : خرجت يوم الجمعة وخرجت في يوم الجمعة، ويمثل لهذا بالكلمات : (أين، كيف)؛ لأنه لا يظهر معهما الحرف(٣)؛ لوقوعهما موقعه، وهما مبنيان.

وهذا القول أصله جوابٌ عن إيراد حول التضمّن، يقول ابن الدهّان: "أجاب بعضهم عن هذا بأن قال: الاسم إذا تضمَّن معنى الحرف وجاز ظهور الحرف معه فالاسم غير مضمّن له، وهو معرب، كهذه

---

(١) متن الكافية الشافية٢/٦٧٤.

(٢) شرح الكافية الشافية٢/٦٧٥.

(٣)ينظر: كتاب الشعر ١/٤٢ .

الظروف، فإن لم يصحّ وجوده معه فهو متضمّن معناه، كما تقول في (أينَ) و(كيف)، فهما واقعان موقع الحرف"[1].

ولم يسلَم هذا القول؛ حيث أُورِد عليه الظرف (عند)؛ إذ هي متضمنة للحرف، وهي معربة، ولا يظهر معها الحرف على الإطلاق[2]، فلا يزال الاستشكال قائماً.

ويتضّح مما سبق أنّ العدول عن مصطلح (التضمّن) متحتّم؛ وذلك لأمور:

-أولها: بغية الابتعاد عن احتمالية التعارض في إطلاق المصطلحات النّحويّة مع ما تقرر في قواعده.

-أنّ أبرز المحققين من النحويين قبل ابن مالك قد اختاروا غيرها، كابن يعيش وابن الحاجب، وأعدهما من النحويين المحققين، حيث اقتصرا على مصطلح (التقدير)[3] لسلامته، وبعده عن الإيراد، وأيّدهما على استعمالها كثير من النّحويين[4].

وابن مالك –رحمه الله - في شرحه لحدّ الظرف وقع فيما يحتمل التعارض لديه، كما وقع منه ذلك في الحدّ نفسه، وذلك في أثناء معالجته

---

(١) الغرة في شرح اللمع ٢٨٢/١ .

(٢) الموضع السابق ٢٨٢/١ .

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش٤١/٢ ، شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب٤٨٥/٢.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي٥٧٨/٢/١ ، عمدة ذوي الهمم على المحسبة في علمي اللسان والقلم٣٤٢.

لبعض ألفاظ تعريفه للظرف، فعندما شرح تعريفه للظرف في كتابه شرح الكافية الشافية وقع فيما أراد الفرار منه، إذ يقول بعد أن عرض تعريفه للظّرف: "وذكر (مقارنة المعنى) أجود من ذكر تقدير (في)؛ لأن تقدير (في) يوهم جواز استعمال لفظ (في) مع كلّ ظرف، وليس الأمر كذلك؛ لأنّ من الظّروف ما لا يدخل عليه (في) كـ(عند) و(مع)، وكلها مقارن لمعناها ما دام ظرفاً"[1].

إذ يصرّح هنا بأن لفظ التقدير يعني لزوماً جـواز ذكر المقدّر في كلّ حال، وهذا يحتمل معارضة ما ذهب إليه هو في عدد من المسائل النّحوية التي قررها في كتبه[2]، ويعترضه كذلك كثير من النحويين، ومنهم أبو حيان الذي يقول: "لا يلزم من قول النحاة إن الظرف يقدّر بـ(في) أنه يجوز دخول (في) عليه، وأنه يتلفظ به، فكم من مقدّر لا يلفظ به، نحو الفاعل في اضرب فإنه مقدّر، ونحو الفعل النّاصب للمنادى في نحو: يا عبدالله، فإنه أيضاً مقدر، وكلاهما لا يلفظ به"[3].

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/٦٧٥.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/٣٤٩، حيث يرى أن خبر المبتدأ يقدر إذا كان متعلقه ظرفاً، أو جارا ومجروراً.

(٣) منهج السالك١/١٤٦.

وقد سبق هؤلاء النحويين ابن يعيش، وذلك بإيجابه استعمال مصطلح (التقدير) بدلاً من (التضمّن) في حدّه للظرف[1]، وقبله فَعَلَ ابنُ الشجري، وابن الحاجب؛ وذلك لسلامته من الإيراد الذي أُورِد به على ابن مالك، وقد سلفت الإشارة إلى ذلك في المبحث الأول.

وأرى أن موقف النحويين من حدّ الظرف عند ابن مالك ليس لأنه لم يتحرّ في الحدّ الدقة، وإنما لأنه كُتِبَ لكتبه القبول، فتصدى لها النحويون من بعده بالشرح والتحشية والتعليق والتهذيب، كما ذكرت، ويمكن تلخيص موقف النّحويين منه على النّحو الآتي:

أولاً: الموافقون له على قوله، وهم فريقان:

الفريق الأول: وافق ابن مالك فيما ذهب إليه في هذا الحدّ دون دفاع، أو توجيه، ومن أبرز هؤلاء:

-ابنه بدر الدّين بن مالك[ت٦٨٦هـ في شرحه للألفية[2]، والمرادي في توضيح المقاصد[3]، وابن هشام في أوضح المسالك(٤)، حيث سلّم هؤلاء

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٤١/٢، حيث ذكر ابن يعيش في حده للظرف مصطلح التقدير، وصرح بمنع استعمال مصطلح التضمن.

ينظر: المرجع السابق من شرح المفصّل.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك٢٠٠، وقد نقل الزركشي عنه كلاما يوجه كلام أبيه في حده للظرف، وستأتي الإشارة إليه في الفريق الثاني.

(٣) توضيح المقاصد٦٥٧/٢.

(٤) أوضح المسالك٢٠٤/٢.

بقوله دون توجيه أو مدافعة، بل شرعوا في شرح محترزات ما ذكره في الحدّ[1].

الفريق الثاني: وافقه في رأيه وذهب يوجه قوله، ويتلمّس له فيه وجهاً، ويدفع عنه الاعتراض الوارد عليه، ومن هؤلاء:

-ابنه بدر الدين فيما نقل عنه، حيث نقل الزركشي دفاع ابن الناظم عن والده في حده للظرف، إذ يقول ابن الناظم: "إنّ التضمن المانع من الإعراب هو اللازم، وتضمن الظرف معنى (في) غير لازم؛ ولهذا لم يعتبر، فإذا قلت: صمت يوم الخميس، كان على معنى(في)، فإذا قلت: الخميس وحده لم تجد فيه ذلك المعنى"[2].

والغريب أن هذا التوجيه من ابن الناظم لم يخفَ على والده؛ إذ لما زعمَ الفَرَّاءُ[ت٢٠٧هـ أنّ (غير) مبنية في الاستثناء المفرغ لتضمّنها معنى الحرف(إلاّ)[3]، ردّ عليه ابن مالك قائلاً: "ذلك عارضٌ، فلا يجعلُ وحده سبباً"[4].

-ناظر الجيش[ت٧٧٨هـ: حيث أجد ناظر الجيش يجتهد في الدفاع عن هذا المصطلح، ويفسره تفسيراً آخر يشرح به مراد ابن مالك، بل خالف

---

(١) تراجع المصادر السابقة.

(٢) تأصيل البنا في تعليل البناء ٤٢، ولم أقف عليه في شرح ابن الناظم لألفية والده.

(٣) شرح التسهيل ٣١٢/٢.

(٤) تأصيل البنا في تعليل البناء ٤٤.

فيه شيخه أبا حيّان من أنّ اعتراضه لابن مالك غير صحيح ؛ لأنّ التضمّن الذي أراده ابن مالك في باب الظروف هو ما تسلط على مجموع الكلمتين، وذهب يستدلّ على ذلك بأنه عدل عن مصطلح (التضمّن) إلى لفظ آخر، فمرة عبر بالكافية له بلفظ (حـوى)[1]، وأخرى عبّر[2] بلفظ (المقارنة)[3].

-الشاطبي، إذ يقول: "الاعتراض وارد عليه في التسهيل أيضاً؛ لأن تضمن معنى الحرف قد ثبت موجباً للبناء، فكان من حقه أن يجتنب هذه العبارة إلى ما يقتضي عدم البناء، فيقول مثلاً: أفهما (في)، أو أفهما معنى (في)، كما قال في الحال: مفهم في حال، ولم يقل: ضمّن معنى (في حال)"[4]، ومع ذلك فقد حاول الدفاع عنه مستصحباً أنّ قصده في التضمين بعد كونه مركباً معمولاً، لا في أصل وضعه.

ثانياً: المعترضون لرأيه، ومن أبرز هؤلاء:

أبو حيّان الأندلسي، حيث اعترض ابن مالك في حده للظرف في شرحه لتسهيله[5]، وشرحه لألفيته[1]، والذي ظهر لي أن وجه اعتراضه له لأمور:

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشّافية ٢/٦٧٤ .

(٢) ينظر تعبير ابن مالك عن هذا في شرح الكافية الشّافية له ٢/٦٧٥ .

(٣) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد٤/١٨٩١ -١٨٩٤.

(٤)المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٣/٢٨٧.

(٥) التذييل والتكميل٧/٢٥٠.

١ - أنه استعمل مصطلح (التضمّن) وتضمّن الاسم للحرف يوجب البناء، وقد تقرّر هذا عند النحويين.

٢ - أن بإمكانه العدول عنها هنا إلى مصطلح آخر، كما عدل عنها في بقية كتبه، فاستعمل مرة مصطلح (حوى)، ومرة مصطلح (المقارنة).

٣ - أنه يجب الدّقة في رسم حدود العلوم، ومصطلحاته.

ويظهر اختلاف النحويين في موقفهم من ابن مالك في حدّه من خلال موقفهم من مصطلح (التضمّن)، وسلامة استعماله في حدّهم للظّرف.

حيث رأيت النحويين قبل ابن مالك، وبعده يختلفون في استعمال هذا المصطلح مع تعريف الظرف، فبعضهم يمنع مصطلح (التضمن)، ويوجب استعمال غيرها، كـ(تقدير)، أو (تسليط)، أو (إرادة)[٢] أو غيرها، وبعضهم لا يرى في استعمالها بأساً، ولكنه يقف حائراً أمام تخريجها في باب الظّرف، فيسعى جاهداً لشرح المراد منها في باب الظّرف، وعلى هذا هم فريقان:

فريقٌ يمنع استعمال هذا المصطلح (التضمّن) في حدّه للظرف مصرّحًا بذلك، ومن هؤلاء: ابن يعيش، حيثُ يقول: "وليسَ الظّرف متضمّناً معنى (في) فيجب بناؤه لذلك، كما وجب بناءُ نحو: (مَنْ) و (كَمْ)

---

(١) منهج السالك لأبي حيان١/١٤٦.

(٢) ينظر: توجيه اللمع لابن الخباز ١٨٥.

في الاسْتِفْهام...فاعرف الفرق بين المتضمن للحرف وغير المتضمن له بما ذكرته لك"[١].

ومنهم أيضاً ابن هطيلٍ اليمني، حيث يقول: "وفي قوله: متضمّناً ركَّة؛ لأنه لو كان متضمناً معنى (في) لبني، فالصّواب أن يقال: وشرط نصبه تقدير (في) كما قال ابن الحاجب"[٢].

ويتّضح أكثر عندما أقف على كلام بعض شرّاح كتب ابن مالك، فهذا أبو حيان يقول: "وقد ذكر الناظم في مكان آخر[٣] أن المفعول فيه ما نصب من اسم زمان أو مكان مقارناً معنى (في) دون لفظها"[٤]، ونقل عنه السيوطي أنه قال ذلك فراراً من القدح عليه[٥].

ويقول الزركشي: "رجع ابن مالك في بقية كتبه عن التعبير في الظرف بالتضمن إلى التقدير، كما في الكافية، وإلى المقارنة كما في شرحها"[٦].

ولا يستغرب قول ناظر الجيش: "وهذا الذي ذكره الشيخ ما زالت الطلبة تلهج به ويستشكلون قوله في الألفية"[٧]، يعني بذلك لفظة (ضمّن).

---

(١) شرح المفصّل لابن يعيش ٢/٤١.

(٢) عمدة ذوي الهمم على المحسبة في علمي اللسان والقلم٣٤٢.

(٣) يعني شرح الكافية الشافية٢/٦٧٥.

(٤) منهج السالك ١/١٤٦، وينظر: النكت على الألفية والكافية والشذور ١/٤٠٤.

(٥) ينظر: النكت على الألفية والكافية والشذور ١/٤٠٤.

(٦) تأصيل البنا في تعليل البناء ٤٣.

(٧) تمهيد القواعد٤/١٨٩٢.

وهذا الإشكال قديم في هذه اللفظة، فقد وصف بها ابن جني الظَّرف، واستشكلها، وناقش فيها أبا عليّ الفارسي بغية تعليل استعمالها مع الظرف مع ما فيها من تعارض مع حكمه، فقال: "سألته عن الظّروفِ المنصوبة، فقلتُ : إنّ فيها معنى (في)، فلِمَ لم تبنها لتضمُّنها معنى الحرف ؟..."[1].ويقول ابن الدهّان[ت٥٦٩هـ: "فإن اعترض على هذا بأنّ الاسمَ إذا تضمّن الحرف بُني، كما قلتم في (أمسِ) و(هؤلاء)؟ والظّرف قد تضمّن معنى (في)، وهو معرَب"[2].

ويقول ابنُ يعيش: "وليسَ الظّرف متضمّناً معنى (في) فيجب بناؤه لذلك، كما وجب بناءُ نحو : (مَنْ) و (كَمْ) في الاسْتِفْهام"[3].

وقد وقع ابن بابشاذ[ت٤٦٩هـ بهذا قبل ابن مالك ؛ حيث ذكر أن الظرف يتضمّن معنى (في)، وقد اعترضه ابن هطيل اليمني شارح كتابه بقوله: "وفي قوله: متضمناً ركةٌ ؛ لأنه لو كان متضمناً معنى (في) لبني، فالصواب أن يقال: وشرط نصبه تقدير (في)"[4].

---

(١) تأصيل البنا في تعليل البناء ٤٣ -٤٤ ، ولم أقف على هذا الحوار في كتب ابن جني على الرغم من بحثي عنه من خلال دراستي لسؤالات ابن جني لأبي علي الفارسي في رسالتي للدكتوراه (سؤالات ابن جني التصريفية والنحوية لأبي علي الفارسي -جمعاً ومناقشة -) .

(٢) الغرة في شرح اللمع ٢٨٢/١ .

(٣) شرح المفصّل لابن يعيش ٤١/٢ .

(٤) عمدة ذوي الهمم على المحسبة في علمي اللسان والقلم ٣٤٢ .

ولم يسلم ذكر كلمة (تقدير) من اعتراض هي الأخرى، فهذا ابن إيازإت٦٨١هـ يساوي بين مصطلح (التضمن)، ومصطلح (التقدير) فيجعل ما قدر فيه (في) مبنياً، وكذلك ما ضمّن معنى (في)، وهذا دليل على عدم تحرير هذين المصطلحين عند النحويين[١].

وعند عرض كلام أوائل النحويين عن الظرف في المبحث الأوّل لم أجد إشارة إلى مصطلح التضمّن، يقول ابن السّراج في معرض حديثه عن حدّ الظّرف: "وتعتبره بحرف الظرف أعني (في) فيحسن معه فتقول: قمت اليوم، وقمت في اليوم، فأنت تريد معنى (في) وإن لم تذكرها"(٢).

والخلاصة أن النحويين لم يحرروا مصطلح (التضمن، أو التضمين)[٣]تحريراً يستقيم عليه رأيهم؛ ولهذا ظهر بينهم خلاف وتعارض في القول للعالم الواحد[٤]فيما لا يستحقّ ذلك لو أجمعوا على وقف مصطلح التضمّن على البناء، واستبدلوا غير هذه الكلمة بها في

(١) ينظر: المحصول في شرح الفصول لابن إباز١/٤٢٩.

(٢) الأصول لابن السراج١/١٩٠.

(٣) ومثله أيضاً مصطلحات: (التقدير)، و (الحذف)، وغيرها، وخلافهم فيها يتعدد.

(٤) أمالي ابن الشجري٢/٥٧٢، توجيه اللمع لابن الخباز ١٨٥، شرح المفصّل لابن يعيش ٢/٤١، البسيط لابن أبي الربيع١/٤٧٨، الارتشاف٣/١٣٨٩، التذييل والتكميل٧/٢٥٠.

حدّهم للظرف، كما استبدلها الفريق المصرح بالمنع من استعمالها، كابن يعيش وابن الحاجب وابن هطيل، وغيرهم[1].

وقد صرح عدد منهم بما يدل على عدم انضباط هذا المصطلح، فهذا ابن الخبازت٦٣٨هـ يقول في معرض حديثه عن هذه المسألة: "فهلاَّ بنيت هذين الاسمين لأنها تضمنت معنى الحرف؟ قلت: أجابوا عن هذه بأن الحرف ها هنا يصحّ ظهوره مع الاسم كقولك: سرتُ في اليوم، وجلست في مكانك، وحق الاسم المتضمن معنى الحرف ألا يظهر معه لقيامه مقامه، وهذا الجواب عندي باطل؛ لأنهم يقولون: بني أمس لتضمّن لام التعريف، ويجوز ظهورها معه، كقوله تعالى[2]: ﴿وأصبح الذين تمنوا مكانه بالأمس﴾ وقال تعالى[3]: ﴿كما قتلت نفسا بالأمس﴾، والجواب الصحيح: أن الظروف كثيرة فلو بنيت لتضمنها معنى (في) لكان البناء غالباً على الأسماء، وهو خلاف الأصل"[4].

ولا شكّ أن ابن الخباز يساوي بين اللفظتين: التضمن والتقدير، في حين سبق أن ذكرت أن ابن يعيش يوجب التقدير ويمنع التّضَمُّن نصّاً، وهذا دليلٌ على عدم تحرير بعض المصطلحات عندهم كما قلت.

---

(١) ينظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب٢/٤٨٥، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب١/٢/٥٧٨.

(٢)سورة لقمان آية ٨٢.

(٣)سورة القصص آية ١٩.

(٤) توجيه اللمع لابن الخباز١٨٦.

والخلاصة بعد أن اتّضح أن في استعمال هذه اللفظة في حدّ الظرف استشكالاً، ودخولاً في اختلاف بين النحويين، وتنوع موقفهم من ابن مالك في هذا فإني مضطر لعرض كلامهم في استعمال مصطلح التضمّن، وتحرير أقوالهم في المراد من هذا المصطلح ومتى يعدّ سبباً في بناء الاسم، إذ للنحويين في هذه المسألة كلام لم يحرر على الوجه الذي يستقيم معه استعمال مصطلح التضمّن دون اضطراب، أو تعارض.

فأبو علي الفَارسي يذهب -فراراً من هذا المأخذ - إلى أنَّ التَّضَمّنَ الموجبَ لبناء الاسم هو تضمنٌ مخصوصٌ، وهو التَّضَمن المعنوي المقرون بتركِ اللفظ بالحرف معه على الإطلاق، وتضمن الظروف لمعنى الاسم على غير هذا، بل دخلها معنى الحرف على حد دخوله، والحرف موجودٌ"[1].

فاعترضه ابن جني قائلاً: "فقلت له: فيلزم على هذا أن يكون الظّرف مجروراً" ؟.

فأجابه الفارسي بأنه لم يجرّ؛ لزوال لفظ حرف الجر، فلما زال لفظه نصب[2].

وقد دار بينهما حوار في المسألة، ولم تستقم لهما؛ إذ في جواب الفارسي هذا نظر، إذْ قد يقال: إن نصْبَ الظَّرفِ إذنْ هُنا على نزعِ الخافضِ، لا على المفعوليةِ الظَّرفيّة.

---

(١) ينظر: كتاب الشعر ٤٢/١، تأصيل البنا في تعليل البناء ٤٣ .

وقد يجابَ عن هذا بأنّ النّصْبَ على نزعِ الخافضِ يُصَار إليهِ في حال كونِ المجرور غيرَ ظرف، مع ضَعْفِه، والنّصْب على الظَّرفية هو الأصْل فيما كان ظَرفاً، للمفْعُولية الواقعة فيه[1].

وبهذا يريد أكثر النحويين الوصول إلى أن المرادَ بالتَّضَمّنِ في بابِ البِناءِ غير التضمّن في باب الظروف والذي ألزم ابن مالك نفسه به، كما مر، بل التَّضمّن عند أكثر النحويين قسمان:

أحدهما: انتقال معنى الحرف إلى الاسم بالوضع، وهو المرادُ في باب البناء[2].

والثاني: مقارنة معنى الحرف للاسم حالة التركيب لا بالوضع، وهو المرادُ في باب الظروف، فإن الظّروف ضمّنت معنى (في) حالة التركيب لا حالة الوضع بدليل أنك إذا لفظت بيوم الخميس وحده لم تجد فيه معنى (في) ألبتَّة، وإنما تجده إذا قلت: صمت يوم الخميس، بخلاف (مَتى)، ونحوه من المبنيّات، إلا أن تسمية الأول تضميناً ظاهر، والآخر فيه تجوزٌ[3].

ولم يرتض ابن الخبّاز ما ذهب إليه أصحاب هذا القول؛ إذ ذهب إلى طرح هذه التوجيهات، وإبطالها قائلاً: "والجواب الصحيح: أن الظروف

---

(١) ينظر: كتاب الشعر ١/٤٣ .

(٢) ينظر: كتاب الشعر ١/٤٢، تأصيل البنا في تعليل البناء ٤٤ .

(٣) تأصيل البُنا في تعليل البناء للزركشي ٤٣ .

كثيرة فلو بنيت لتضمنها معنى (في) لكان البناء غالباً على الأسماء، وهو خلاف الأصل"[١].

والحقّ أنّ هذه التوجيهات كان النّحو في غنىً عنها لو وفق النّحويون إلى تحرير مصطلح التضمّن، وقصر استعماله في باب المبني من الأسماء، خاصّة أن الذين تحدثوا عن هذا المصطلح في تعليل البناء أطلقوا القول بأن الاسم متى تضمّن الحرف بُني، وهذا هو مثار الإشكال عند ابن مالك، وعنه صدر موقف النحويين منه.

وكما اعتُرضَ على الفَارِسيّ في هذا أثير مرة أخرى عند ابن مالك عندما قال: إنَّ الظُّروفَ مُعْربةٌ[٢] مَعْ أَنَّه نَصَّ على أنها مضمَّنةٌ معنى (في)، وقد سبق عرض قوله ومناقشته[٣].

ويستخْلصُ مما سبق ضابط التضمّن في باب البناء بأنه معنى في الحرف مخصوصٌ، ينتقل منه إلى الاسم، ويصير الاسمُ وعاءً لمعنى ذلك الحرف، ومشتملاً عليه، ولا يظهرُ ذلكَ الحرفُ معه على الإطْلاقِ[٤]، وهذا هو الصحيحُ، ولم أقف على من خالفه.

---

(١) توجيه اللمع لابن الخباز١٨٦.

(٢) ينظر: تأصيل البنا في تعليل البناء ٤١ .

(٣) قال ابن مالك في ألفيته ص ٣٠: الظرف وقت أو مكان ضمنا (في) باطراد كهنا امكث أزمنا

(٤) ينظر: تأصيل البنا في تعليل البنا ٣٨، الأشباه والنظائر ٢٤٣/١، وإن ظهر الحرف تحوّلت المسألة إلى باب آخر.

وعليه فإطلاق التضمّن في باب الظّـروف دون تقييد فيه تجوزٌ وتسامحٌ في اللفظ[1]. ولهذا استبدل كثيرٌ من النحويين في تعريف الظرف مصطلح (التضمن) إلى مصطلحٍ آخر، إما التقدير، كما صنع ابن الشجري، وابن يعيش، وابن الحاجب وابن أبي الربيع[ت٦٨٨هـ، وأبو حيان[2]، وغيرهم[3].

قال ابنُ يعيش: "اعلَمْ أنّ الظّرفَ في عرف أهل هذه الصّناعة ليس كلَّ اسم من أسماء الزمان والمكان على الإطلاق، بل الظرف فيها ماكان منتصباً على تقدير (في)، واعتباره بجواز ظهورها معه"[4].

وإمّا المقارنة، كما فعل ابنُ مالك بقوله في تعريفه: "المفعولُ فيه هو ما نُصِبَ من اسم زمان أو مكان مقارن لمعنى (في) دون لفظها"[5]، وإمَّا الإرادة كمَا جاءَ عند بعضِهم[6].

---

(١) ينظر: تأصيل البنا في تعليل البناء ٤٣.

(٢) ينظر كتبهم على الترتيب: أمالي ابن الشجري٢/٥٧٢، شرح المفصل٢/٤١، البسيط١/٤٧٨، الارتشاف٣/١٣٨٩.

(٣) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢/٤٨٤، شرحها للرضي ٢/٥٧٨ .

(٤) شرح المفصل ٢/٤١.

(٥) شرح الكافية الشافية ٢/٦٧٥.

(٦) كتاب الشعر ١/٤٢ .

وابن يعيش -وهو من هؤلاء - يمنع لفظ التضمّن في باب الظروف للإشكال الوارد فيه، ويوجب لفظ التقدير؛ لأن التضمن موجب لطرح الحرفِ، وبابُ الظروف بخلاف ذلك[1].

وقد سبقت الإشارة إلى صنيع النحويين هذا في السالف من صفحات هذا البحث.

❖❖❖

(١) ينظر: شرح المفصل ٤١/٢، الأشباه والنظائر ٢٤٢/١ .

الخاتمـــة:

ظهر لي في نهاية هذا البحث عدد من النتائج التي يمكن تسجيلها هنا:

-ظهرت مسائل الظرف متفرقةً علي أيدي أوائل النحويين، كالخليل وسيبويه، ، وقد عقدا للظرف محاورة بينهما عنه، وقد اكتمل حده وتعريفه في القران الرابع الهجري، حيث ورد عند ابن جني بصيغته النهائية التي لم يتجاوزها النحويون اللاحقون له، وتبين أنها لم تخرج عما قاله أوائل النحويين.

-تبيّن وجودُ خِلافٍ قديم، وظاهر بين النحويين في حدّهم للظرف، وعدم الاتفاق بينهم على مصطلحاته في القرن الرابع الهجري؛ حيث أثار هذه القضية ابن جني مع شيخه الفارسي، ثم ظهر جلياً لدى شراح كتب ابن مالك بعد حده له في عدد من كتبه.

- ظهور ما يشبه التعارض في استعمال مصطلح التضمّن عند ابن مالك، وأخذ المحققين من النحويين على ابن مالك استعماله لمصطلح (التضمن) في حده للظرف.

-إبراز ظاهرة تعدد المصطلحات في الدرس النحوي، مع توصية البحث إلى ضرورة توحيد مصطلح الظّرف في النّحـــو العربي.

-إبراز قوّة تفكير النحويين، وثبات منهجهم في ضبط حدود النحو، وحرصهم على اطرادها، بدليل طول نفسهم في مناقشة مسائل الحدود.

المصادر والمراجع:

- الأزهري، خالد بن عبد الله الأزهري: التصريح على التوضيح، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط(١)١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

- الأشموني، علي بن محمد الأَشموني ت (٩١٨ أو ٩٢٩هـ): شرح الأشموني لألفيّة ابن مالك، تحقيق د. عبدالحميد السيد ، المكتبة الأزهرية للتراث.

- ابن إياز البغدادي، جمال الدين أبو محمد الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله البغدادي :المحصُول في شرح الفصُول. تحقيق د. شريف عبد الكريم النّجار، دار عمّار، ط(١) ١٤٣١هـــ، ٢٠١٠ م.

- أبو البقاء العكبري عَبْدُ اللهِ بْنِ الحُسَيْنِ : اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق د. عبد الإله نبهان، ود. غازي طليمات، دار الفكرالمعاصر (بيروت)ط(١)١٩٩٥م، أعاد طبعه مركز جمعة الماجد، ١٤٢٢هـ٢٠٠١م.

- الجرجاني، علي بن محمد الجرجاني: التعريفات، تحقيق الأستاذ عبد الحكيم القاضي، دار الكتاب المصري، ط(١)١٤١١هـ/١٩٩١م.

- ابن الحاجب، عثمان بن عمرو بن الحاجب: شرح المقدّمة الكافية في علم الإعراب، تحقيق د جمال عبد العاطي مخيمر، مكتبة نزار مصطفى الباز (مكة المكرمة)، ط(١) ١٤١٨هـ.

- أبو الحسن بن الورّاق محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن: علل النّحو، تحقيق د . محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد (الرياض)، ط(١)١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

- أبو حيان محمد بن يوسف بن حيّان الأندلسي: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك -دار أضواء السلف.

-أبو حيان، محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي: ارتشافُ الضّرب من لسان العرب، تحقيق د. رجب عثمان، مكتبة الخانجي(القاهرة)، ط(١) ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

- أبو حيان، محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق د . حسن هنداوي ، دار القلم (دمشق) ، ط (١) ١٤١٨هـ/١٩٩٧م .

-ابن الخباز، أحمد بن الحسين: توجيه اللمع، تحقيق د . فايز زكي محمد دياب ، دار السلام للطباعة والنشر ،ط (١) ١٤٢٣هـ.

-ابن الدّهّان، سعيد بن المبارك بن علي: الغرة في شرح اللمع -درسه وحققه الأستاذ الدكتور فريد بن عبد العزيز الزامل السليم - الطبعة الأولى -دار التدمرية ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

-ابن أبي الربيع عبيدالله بن أحمد القرشي: البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق د . عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي (بيروت)، ط(١) ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.

- الرضي، محمدبن الحسن الإستراباذي: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الأول: درسه وحققه د.حسن بن محمد الحفظي، القسم الثاني: حققه د.يحيى بشيرالمصري، منشورات جامعة الإمام، ط(١).

- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري: معاني القرآن وإعرابه، تحقيق د .عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب(بيروت)، ط (١) ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

- الزركشي، بدر الدين: تأصيل البنا في تعليل البنا، تحقيق د . عادل فتحي رياض، دار البصائر القاهرة، ط(١) ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧ م.

- ابن السراج، أبوبكر محمد بن سهل: كتاب الأصول في النحو، تحقيق د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط (٣) ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

- الشاطبي إبراهيم بن موسى بن محمد أبو إسحاق: المقاصد الشافية في شرح الخلاصَة الكافية، تحقيق أ. د. عياد الثبيتي، والأستاذ د. عبدالرحمن العثيمين، ومجموعة من أساتذة اللغة العربية، معهد البحوث العلمية، ومركز إحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى، ط(١) ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧ م.

- ابن الشجري، هبة الله بن علي الشجري: أمالي ابن الشجري، تحقيق د . محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط (١) ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

- السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم -عالم الكتب ط (٣) ١٤٢٣هـ ٢٠٠٣م.

- السيوطي جلال الدين عبدالرحمن بن كمال الدين السيوطي: النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة -درسه وحققه الدكتور فاخر جبر مطر -دار الكتب العلمية –لبنان -الطبعة الأولى١٤٢٨هـ -٢٠٠٧م .

- السيوطي جلال الدين عبدالرحمن بن كمال الدين السيوطي: همعُ الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق د.عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

- الصبان، محمد بن علي الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.

- صدر الأفاضل الخوارزمي القاسم بن الحسين الخوارزمي :شرح المفصّل المسمّى التخمير، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، ط(١) ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، دار مصر للطباعة،

القاهرة، ط(٢٠) ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق الشيخ محمد كامل بركات، الناشر جامعة الملك عبدالعزيز مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط(١) ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار: كتاب الشعر، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(١) ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

- الفاكهي، عبد الله بن أحمد الفاكهي: شرح الحدود النحوية، تحقيق الدكتور محمد الطيب الإبراهيم في رسالته للماجستير/ طبعة دار النفائس / الطبعة الأولى عام ١٩٩٦م.

- أبو الفتح عثمان بن جني: اللمع في العربيّة، تحقيق د. سميح أبو مغلي، دار المجدلاوي، ١٩٨٨م.

- ابن مالك، محمد بن عبدالله بن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبدالله بن مالك، تحقيق د. محمد كامل بركات، الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.

- ابن مالك، محمد بن عبدالله بن مالك: شرح التسهيل، تحقيق د.عبدالرحمن السيد و د.محمد المختون، دارهجر للطباعة والنشر، ط(١)١٤١٠هـ.

- ابن مالك، محمد بن عبدالله بن مالك: شرح الكافية الشافية، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط(١)١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

- ابن مالك، محمد بن عبدالله بن مالك: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق عدنان الدوري، مطبعة العاني بغداد، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

- ابن مالك، محمد بن عبدالله بن مالك: الفوائد المحوية بالمقاصد النحوية، رسالة ماجستير من تحقيق الباحثة وداد يحيى لا، إشراف: الأستاذ الدكتور عياد بن عيد الثبيتي، جامعة أم القرى/كلية اللغة العربية عام ١٤٠٥/١٤٠٦هـ.

-المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب، تحقيق د . محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب.

- المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق د . عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط(١)١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

- ابن منظور محمد بن مكرم بن علي: لسان العرب . دار صادر (بيروت) ط(١) ١٩٩٧م .

- ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق أ . د. علي فاخر، وزملاؤه، دار السلام، ط(١) ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧ م .

- ابن النحاس، بهاء الدين بن النّحاس: شرح المقرب المسمّى التعليقة، تحقيق د. خيري عبد الراضي، دار الزمان، ط(١) ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥ م.

- ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، اعتنى به الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية(لبنان).

- ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام: شرح شذور الذهب، اعتنى به الأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبةالعصرية، بيروت، ط(١) ١٩٨٦م.

- أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله العسكري: الفروق اللغوية، تحقيق محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، ط(١)١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

- ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش: شرح المفصّل عالم الكتب.

- Abu Al-Hassan Al-Waraq. ‘Elal an-nahwa. Investigated by Mahmoud Jasim Ad-Darawish. (Published in 1420AH, 1999). Riyadh: Maktabat Al-Rushd.

❊ ❊ ❊

Qawaed besharh Tasheel ALfaraedh. (1st ed). Cairo: Dar Al-Salam. Verified by Dr. Mohammed Fakher and others.

- Al-Maradi, Badruldeen Al-Hasan Ibn Qasem. (1426-2005). Tawdeeh AlMaqased WAl masalek Be Sharh Alphiyat Ibn Malik. (1st ed) Verified by Ahmed Mohammed Azooz. Saida, bruit Al-maktabah Al-Asriyah.
- Al-Bughdadi, Abi Bakr Mohammed Sahl Al-Siraj Al-Nahawi. (1405-1985). Al-Osoul Fi Al-Nahw. (1st ed).edited by Dr. Abd Al-Husain Alfatla. Muasaset Al-Rsalah.
- Ibn Al-Hussein Al-Khwarezmi, S. A. At-Takhmir: Sharh Al-Mufassal fy san'at al-'arab al-mawsoum be At-Takhmir. Investigated by Abdul-Rahman Ibn Suliman Ibn Othaimin. (Published in 1421 AH, 2000). Riyadh: Maktabat Al- 'Obaikan.
- Ibn Ad-Dahan. Al-Ghurrah fy sharh al-lama'an mn uli al-albab. A copied manuscript. Investigated by Farid Bin Abdul-Aziz Az-Zamel. (Published in 1432 AH, 2011). Riyadh: Dar At-Tadmurreyah.
- Ibn Al-Nahhas, Bahaa Al-Din Bin Al-Nahhas: sharh Al-Muqarrab, called Al-Talaqa, Investigation of Dr. Khairi Abdul Radi, Dar Al-Zaman, I (1)1426 AH, 2005 AD.
- Abu Ishaq al-Shatibi. Al-Maqased ash-shafeyyah fy sharh al-khulasah alkafeyyah. Investigated by Abdul-Rahman Al-Othaimin et al. (Published in 1408 AH, 2007). Centre of Islamic Heritage Revival, Umm Al-
- Abu Al-Baqaa' Al-'Akbari. Al-Lubab fy 'elal al-bina' wa al-'i'raab. Investigated by Ghazi Tulaimat. (Published in 1416 AH, 1995). Damascus: Dar Al-Fekr.

- Abu-Hayan. (2000). Altadheel wa altakmilah fi sharH kitab altasheel. Hindawi, H. (ed.). (1st ed.) Parts 1-5 Damascus: Dar Alqalam. Parts 6-11 Riyadh: Dar Alkunuz.
- Ibn Hatil al-Yamani, Jamal al-Din Ali bin Muhammad bin Hatil al-Yamani: Sharh Al-muqaddemah Al-Muhassebah fi elm Al-nahw investigated by Dr. Sharif Abdel Karim Al-Najjar - Dar Ammar published in his first edition 1428AH / 2008AD
- Ibn Abi Al-Rabi 'Obaidullah bin Ahmed Al-Qurashi: Al-baseet in sharh Jamal Al-Zajaji, investigation by Dr. Ayyad Al-Thebaiti, Dar Al-Gharb Al-Islami (Beirut), I (1) 1407AH / 1987 AD
- Al-Jeiani, Jamaluldeen Abi Abdullah Mohammed Abdullah Ibn Malik Alttaie. (1402-1987). Sharh AlKafiyah Al-Shafiyah. Verified by Dr. Abdulmenem Ahmed Haredi. Dar Al-Maamoun Lil Turath.
- - Ibn Yaesh, Muwafaq Aldeen Yaesh Ibn Ali. Sharh Al-Mefsal. Bruit: Alam Al-Kutub, Cairo: AMaktabat AL-Mutanabi.
- Ibn Oqail, Sharh Bahauldeen.(1421-2001). Al-Musaaed Al-Tasheel Al-fawed. (2nd ed.). verified by Dr. Mohammed Kamel Barakat. Um Al-Qura: Markaz Ehyaa Al-Turath Al-Eslami.
- Abdulhammed , Mohammed Muhyuldeen. Sharh Ibn Aqeel Ala Alphiyat Ibn malek, Kitab Minhat Aljalil.(20th ed). Cairo: Dar Al-turath. Verified by Sharh Ibn Aqeel,
- Al-Andalusi, Ibn Malik Jamaluldeen Mohammed Ibn Abdullah Abdullah Alttaie Al-jeyani. (1410-1990).Sharh Al-Tasheel. (1st ed).Dar Hajr. Verified by Mohammed Badawi Al-Makhtoun.
- Ibn Ahmed, Muhebuldeen Mohammed Yousef (Nazer Al-jaish).(1428-2007). Sharh Al-Tasheel Musama Tamheed Al-

List of References:

- Al-Ashmoni. (1998). sharH Ibin Al-ashmoni ala alfiyat ibin malik .(1st ed.).Beirut: Dar al kutub al`ilmiyah.
- Al-Azhari.(2000). sharH attaSreeH ala attawDHeeH ‘aw attaSreeH bi maDHmoon attawDHeeH fi alnaHo . ‘Uyoon Assood A. (Ed.).(1st ed.). Beirut: Dar alkutub al`ilmiyah.
- Al-Mabrad, (1415 h / 1995). Al-moqtadab. Dr.
- Mohamed Adema, (Ed). Cairo: Al-Majlis Al-'Alaa lil Shaoun Al-Islamia.
- *f*- Ibn Aqeel, (1400 h / 1980). Al-msaed ala tashil al-fawaid. Dr. Mohamed Kamel Barakat, (Ed). Al-Malik Abdel Aziz University.
- Al-Zojaji, (1408 h / 1988). Maeni al-quran aw ierabuh. Dr. Abdel Jalil Abdu Shalabi, (Eds). Beirut: Allam Al-Kutub.
- Al-Akbari, (1416 h / 1995). Al-lobab fi elal al-bina' wa al-'ierab(1st ed). Ghazi Mokhtar Tulaimat & Dr. Abdul Ilah Nabhan, (Ed). Beirut: Dar AlFikr Al-Moaser & Dimashq: Dar Al-Fikr.
- Sharh ibn al-nazim ala alfiat ibn malik, (1st ed), (1420 h / 2000). Mohamed, B, Al-Sood (Ed). Beirut: Dar Al_Kutub Al_Ilmyya.
- Ibn Al-Shajari, (1413h / 1991). Amali ibn al-shajari (1st ed). Dr. Mahmoud Mohamed Al-Tanahi (Ed). Cairo.
- Al-Jurjani, Ali bin Muhammad al-Jurjani: Definitions, investigation by Mr. Abd al-Hakim al-Qadi, Dar al-Kitab al-Masri, Ed. (1) 1411 AH / 1991AD
- Abo Hayyan Al-Andalusi, (1418h / 1998). Ertishaf al-darb min lisan alarab (1st ed). Dr. Rajab, O. M. (Ed). Cairo: Maktabat Al-Khanji.

End the circumstance of Ibn Malik and the position of the grammarians from it Prepared

Dr. Abdullah bin Abdulaziz bin Mohammed Al-Wuqayt
College of Arabic Language and Social Studies
Al Qussaim university - Saudi Arabia

Abstract:

This research discusses theAdverb /?*azzarf*/and its Grammatical Limits according to Ibn Malik, and presents the position of the grammarianstowards it, in two sections:
The first section includes the definition of the term‘Grammatical Limit’according to grammarians, an explanation of their most famous sayings about it, and a simplified presentation of the most important differences between them in its definition.
The second section includes the position of the grammarians regarding the Grammatical Limit of the Adverb /?*azzarf*/ofIbn Malik; it shows its limitations, focuses on the words used by Ibn Malik in his definition of the Adverb /?*azzarf*/, presents what can be called a variation in their sayings in their definition, and shows what can be called an overlap with others, which gives it a different rule.
Later, the research explores some of the terms used by grammarians, and the disparity between them in their use and states some of their sayings in this respect. Finally, concludes .with the most prominent results and recommendations